

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصادي والاولا خوف وهو مروي عن علي بن ابي طالب وغيره وعائشه وفي المراد بعد مضي الكربة
وان يعنى اذا قام في المضاه وغيره وصححه الحاكم اذا ذكر من المنع والخطاب في القوي
للاولاد فيل لاجناح فيمنع من المنع المتكاد اذا خرج لانه واجب بغير الطرح في المنة
السببي **والسببي** وعلى نور في الغناء والادب الي وجوب الاحتياج ما خرج من المفصوم **والملفات**
منع بالمعروف **خفا** ليجل ان يزداد بالمناخ المنع المتقدم ذكرها يكون المطلقات في هذه
الاربع عموما محتوما وان جعل الان والدم للتعهد لم يكن فيها عار وقد بيده العصد
ما قيل ان لما نزل في الاولي خفا على الحسين فقال انقصه من سنيت فكل وان شئت لم
انقل انزل الله تعالى هذه الآية ويكتفى ان يزداد بالمناخ نفعه العبد وكسوتها وهذا قول
الشيخ وغيره ويكون عامه لا يخرج منها الا المطلقة قبل اذ يجر والانا في علمه وجوب النفع
والسببي في الرجعية واختلفوا في ما استباحه فقال الصادي علم ان لها النفع دون
المتكفي اما النفع فبصدق الابه ونقول في الطلاق وان كان اولا فمما انفوا عليه حتى
يقول فكل من نام في الرجعي والباين وانما تنقض المتكفي بفعله في تنوره الطلاق المتكفي
من حيث سكتة من وجب كره في الرجعي سكتة وفيه **محا** وقارخ وروي عن الا ان لها
النفع والسببي معا ولعله يتحقق بقره الابه وبقره استكوه من حيث
سكتة فند جعله في السببي دليل على وجوب السببي وقال درزي عن الباقر
انه لا نفع له صولا سببي وهو قول الاوابي والمامية وقال ش لها
السببي دون النفع الا اذا كان مقصدا مما يملكها كلاهما وقد اعني المسقط
لصالح بن فاطمه بنت تيمس وقد بلغنا ابن عمها ابو عمر وابن حفص ثانيا فلما
قد فوج فيه عمو يعله لا يرفع كتابها ولا يسنه نبيث بقول الامراه لا يذري الصدف
ام كذبت حلفت ام نسيت **المرزوق الى الذين خرجوا من ديارهم** اذ ذلك

على ان المرزوق من ارض نزلنا الطاعون ذوقه وترا المنة وهو كونه كراهة شديدا فان
صحت اعتقاد اذ لا يوجد له الجبا والبصام الهاربة فيخفى ذلك كتحرم الخرد وقد
قارضة لا يتردد ولا يعود على اعني الا لا وقارضة او نزع الطاعون باله ولشتم بعضا فلا
تدخلوها واذا كنت بعضا فلنخرجها وصاحبها يكون البصام كونه ايضا لكن لا يبلغ
حدا لا يتردد الا ما واذ فيه نهي شديد كما لا يدخل من الجوار من وقتها لم يخطو خطوا
صدا اطلعوا صغرى ترويه من الرماع في هذه الا حداث **مدى ان روى والله في صا حشنا** ذلك على
فصله العرس لانه سببه في هذه المنسبة دون المنسبة به وقد روي في من الا ان صا هو
مغري **والسببي** **انما هو بالسبب** **الله** **ذات** على ما جاءه الا لا يجر في الجهاد ذكره في بيانها
ينح الى ارجح الخاتمة ويقدم التواخي لا لا يطلعوا **فاولا ان يكون له الملك حشنا** اذ ذلك على ان الاما
معدة نوزعت وان الصيام من الحرف البنيصة لا تستعمل في الامام والمعاذ في قول ان التمسك
السلمة في الجسم من الامانات شرط في ذلك وانه يجب امتثال الامارات **الربيع** **كما الكربة الدين**
فيلحقه بقى النبي فيبنيها شره من قبل الجزية ويبدأ عام لانها مختصة لهما مستوحاه بابه
الاستيف وصيرت سبب التوليد فيعقد لها **الله** **اجعل على كل رجل حصن حصون** **خبر** بها
الجرى وهو الزحف في الارض فيخرج من ماله كل ثوبه ودره في ذلك من اباقر **فاولا ان** قال
الحاكم فيصا لير على انصا يكون اذا الصغيرة لا تقط وقد يفرح ان يحيط العبد في غنم
كالجم وللفيط يرها **انفقوا من طيات ما كسبتهم** **وما اوتوا الا ان يذبحوا** **الذبح** **فلا يذبحوا**
الوكا في الصا لكتصا مختصه ببيان النصاب من التمنه واما الخارج من الارض فقد
اخذ ترويه ويقط اهل البيت عليهم السلام بجمها ويذره للحصر من النصاب ايضا في السنة
وخمسة هذه الابه بان يذوق في ذواته كمنه يوم خصاه في الامام **ولشتم باحد** **الانا** **انفقوا** **او**
ذلك على انه لا يجوز اخراج الرعي على الجهد خلاف التحنيد واندلا يجوز ايضا وان ويكث الموا
طاه على التحنيد وعلو اخراج الجهد من الرعي الا ما اقتض الزكاة ترجمه جبه في حقه
لا يجره ليعوم اذ لا يجره الزكاة **وان حلوها** ذلك على جوار العرف الى صنف وكثير خلاف
ش وان الاستكوال النصب فيرسل طلق اذ يربي انفسا فقط ثم اذ انصف العبيد وعلى الفقهاء

المسبي
الكسبي

فقد عزمه في الاستمرار لعدم المنفعة فان كان في الظاهر **مصلحة** على المصلحة في حق وان لم
 يتغير حال العمل اذا بقى وانما بعد تم فبني على الاستمرار من غير ان ينظر في ان البرافع
 من غير الشكر عليها وشكرها فيبيع للاستمرار **باعتبارها** لان فضاءها ان لا يتغير
 الظاهر وان علم حاله لا يجب الشكر عليها ولا ينقذه **باعتبار** ان يستكر ويبيع مشقة
 العمل فاذا العمل بعد ان لم يقصد الاستمرار واستند لبراهين وهو مرفوع عن زيد
 والباقي احترام عيسى على انه مرفوع عرف الباطن في التعقل من اعتبار ان الامام قلنا انما
 مع الاذن او حديث الامام او النقل لقوله تعالى عن اموالهم صرفه لظهوره الا انه وحده
 الامام في قوله الفاسق من غير اعتبار الصادي لقوله صدق ارفق اذا احدها من
 انبياءكم واذا جاء في غيركم وعدمه بالله في ذلك وبالاجماع لا الفاسق
ما يتفقون الا بالحق وبالله دل على انه لا يقصد بالرفق خصوصه او دفع مضرة له
 غير ما اذا قصد المصالح على ما قد تحمله لا الفقير من قبل اجرائه انما على الاستمات
 لا ينافي في عدم وجدانه وانما في التمسك فلا اجراء ان كان في مقابلته واجب او نقل
 محذور في الشك لا يملكه الفقير ومع الامتناع عليه واجب التصدق به وانما في مقابلته
 فقيل **باعتبارها** مع عدم الشك ومع الشك عندكم شكر الحاجه الفاسدة **للفقر**
الذي يخبرها دل على انه ينبغي اختيار الفقر ولا يشك في انما انما في مقابلته
 المتولى في قضاة بغير التوجه عنها وفي المحدث ينبغي للاختلاف في مطلق التساوي
الذي يملكه الرضا الايات قبل الرضا والبيع محلان في هذه الايات وهذا
 مروي عن من قال في البيع ما كان الاصلها في المعروفين في حقه وضوئها من ثبات
 وفي مذهب الرضا في البيع بالسنه دون البيع في عرف وهذا قول الاكثر واختاره
 ابو عبد الله البصري وقاض القضاة وصح الحاكم وقد تضمنت هذه الايات
 ما ينبغي من وجهها من الرجوع عن الرضا وجعل البيع علامه لعدم ثبات العمل
 فيما سطر الرضا على البيع لكنهم قبلوا ما لا يخفى من عدم ثبات الرجوع
 فليصير به لا شك في القياس مع النقص ثم دل على ثباتها احترام الاقليات

والانظر

ولا يظنون **وان كان وعنده فطره** دل على وجوب انظار المتعذر ان قال
 بشرح ابو ابي حمزة **عنه** ان الرب خاصة في الاكثرين بل في الاكثرين وذلك على انه لا بد
 منه وهو الذي صح من قبله بالذهب وقيل له ان ياكل ما به وهو انه لا يجب انما
 في فطرته وهو الذي لا يملكه الفقير وهو قوله الفقهاء والاكابر وقالوا انما هو الذي لا يملك
 وعنده انه ابن الحسن الخميني في جرد وجعل في كل من يدخل الرضا بين الغني والفقير
 خلاف بالله ودخل الرضا في كل من دخل الرضا بين الغني والفقير
بمع السنه كتر فيمنه لاجل الاجل وقيل له بالله وعنه في الجواز في كل من دخل الرضا بين الغني والفقير
 لا لفظا فيما على الحق والطلاء والسكاح ولان الرضا المعروف هو الزيادة في اليد على النسيان
 وهو مذكور في طين في اخر ترجمه على خلاف القياس فلا يقاس عليه سلبا فنقدناه في ما كان
 في جميع ما وقع الاضطررنا وجرحنا وصح في ذلك في كل ما يقع **بها** الذي **باعتبارها** انما في يد

لا احكامه التي قد اشتمل على هذه الاية على ان يعمد عشر طلب ما بين ارضي وعلى احكام كونه
 انما هو ان المقصد الربوي لا يقع بتسبب المقام في حقه ان اذن مبيع او غيره في ذلك
 لتلك الايات في حقه كونه الابه وذلك لانه لما حرم الرضا في الدين فلا بد من ثبات الرضا
 به التملك ويروى عليه انما هو لاجل التملك وهو لا يشترط في الفرض في حقه مما لا يشترط الرضا
 ويوجد من الابه انما لا يطالبه بل لاجل الاكثر وهذا اجماع فيما يستند اليه وما
 لا يستند اليه عند الامتناع لاجل ثباته كمال الفرض وفي خلافه في حقه في حقه وضوئها من ثبات
 الابه في حقه وان اقل الذي ليس بشيئا الا في كل ما يقع في حقه وضوئها من ثبات
 ثباته من الدين لاجل الربوي الذي هو الجواز في كل من يدخل الرضا بين الغني والفقير
 والحق وهو قول الاكثر ان الاكثر لا يوجب والاشتراف في الاكثر وكسب هو الخروج في الشك
 كان الرضا والاشتراف واقرب من غيره في حقه فان امن بغيره **ولكن** **باعتبارها**
باعتبارها قال الشيخ وغيره حرم من كسبه على الكسب استنادا اذا احتج بغير الحق ونيل الاثر

والانظر

للحدوث **بالعدل** ما هو تام في نفسه وديانته ونقصانه وهو الحق المبين الذي لا يخفى
 الكاتب قال لا يخفى عليه ولا يخلع الحد إذا كان له بيان قبصا للمباينة **والاداء في الظاهر**
 ان الاول لا يلزم ما بين **وهو امر للكتاب كما علم الله** اوله باستيفان الشئ بالمراد والبر
 وينبغي ان لا يخلع الحد لان الله علمه **ولله الذي عليه الحق** هذا واجب انما قال الحاكم العقلي يثبت
 به الحق ويثبت عليه الاشهاد وهذا من شروط الكتاب ولو جوب عليه امره الذي لا يتغير
 ونصه عن الجس وهو النقص والاشهاد هذا يكون على الاثر حيث لا يتطابق استقصاء على ثلث
 فان شاهدها تسببه كانت الشهاده عليه ولا يتطابق بالافراد وقال ان الشهاده بتطابق
 الاثر كما في شهاده الزنا وكذا في صبا سدا جعفر للمصطفى وان قوله ان المشهود
 عليه **جوز** لا عليه لم يكن لذاته حكم انما قال في اثبات الحق في ابطال الشهاده
تصفى الخ قوله الشئ الكيفي نفس الحكم وهو لا يتصل بغيره بالاشهاد والتعريف والتفصيل
 والاشهاد الثالث الاخرى ونحوه وجعل الضمير في ليه لاحد الثلاثة وقال انه يقع افراد عليهم
 وقال ليعود الضمير الحق ولا يقع الزائد من عليه الحق وهو لا يجرى قولها لعل المذهب
 وازا من له الحق لا يقع لكن امره الله تعالى بالعدل والفضيل لئلا يكون الذي له الحق
 مستفيها بخونه مضت ان يحكم الذي له الحق في البتوى والقول الاول وهو محقق افراد
 الوبي هو تفسير الضامك وابن ابي بكر في العيني في الشرح والثاني الذي هو المذهب
 مردي عن ابن ابي الربيع وسقانا **استشهدوا** اقرار شاد وقد يكون واجبا حيث خي
 فوفق الحق على المشهود والمستشهد عليه وهذا قول الهنديين **محدس** مخصوص ما يقبل
علا **الاشهاد**
 فيه عدل من مؤثرات الشهاده ويستقررات الرجال وقيل من يقبل بصا كقولها وحدها
من حاكم خرج الضمير ان لا يسمى بخلا وهذا اذا اداها وهو قبيح وما اذا اخذها ضميرا
 واداهما جلا قبل قطعا وهو قول الاكثر وقال ابن ابي ليلاوك وهو ظاهر قول الحادي في فعل الضمير
 في الشئ بعضهم يفتي ما لم يفتقر وهذا خارج من ادبه لانه ليس من المباشرة في شئ يكون

من باب الخصيص ويثبت الخبر عندنا وقاله ونسب وذي عن الفقه لا يثبتون والمراد
 بالادبه الاثران عندهم **فان لم يكنوا من اهل البيت** الابع مفصولة انه لا يجعل بشهادة اهل
 البيت والمراد الا اذا عزم الرجلان وهذا غير محو له انما قاله رحمه فخرج العباده انه لا يثبت
 الاستسماح مكان الرجل الاستسماح بيده على وجه عطفه بقول الفقهاء الذين يحدوا هذه الابع
 قالوا ان الترياده على ما يثبت وهو الاستسماح **الكاتب** غير الواجب وقال الحاشي **كاتب** ان
 ما لا يقر والشاهد قول وشرا في حكم ما شاهده واليهما لا وايسر صدره ياديه استغفر لانه
 لم يقصم فيهما من الابع كراهه الحكم بالكل والذم **من صوف** خرج لها شق والغير المنه
 والحيان نعتا والبائع ضرورا والكثير الشيطان لانهم غير عبيد وللوطار للخطا **ان**
تصل **الحد** اي الحد المراد به وقد جعل الله شهادته ومثاله نص في بعض
 المتفق لها للرجال والسجود عند كبر احد اعضاء الخارج على عظمه وهو نص في بعض
 ان ازيد الذكر اذ هو يوصف بالستيان وان ازيد الاضداد والذكور الكهان والموثوق بالعدوك
 على بعض افراد بيت ويعد اشارة الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله ان النساء افضن عظمه ودرج
 هذه الجمل والشروط تجعل الحق بين المراتين في الاستسماح ابن عتيبة في ذكره على ما
 ذكرنا **كاملها** **وباد الشاهد** اذا ما جازا من التحمل وهو المراد من ففاده والربيع يكون الاصل
 للشهود للموثوق ان خشي وثم الحق والمراد في عا على حد وعقبة والسجود والحدود الضمير
 والشهود ان المراد التاديه وامتنانها في ما نقضه فيكون واجبا كفاية او جباها وهو
 البعثة الصريح جواز احدها على استيرخوة لا على الشطوق **والاسماء** **وان** **تتصور** اي لا
 تعودت اهلها كفي عن الكسل بالمتما فلا اثر في ان الكسل ضعفه السابق ومنه الخوف
 لا يجوز المومن كسلا **وإذنا** **ان** **انما** **يؤسد** منه استسماح ما يخاف وتوقع اذ ثبت فيه من
 علم اذ هو وقد يكون واجبا حيث خشي ضيا على ما يثبت **الان** **ان** **تكون** **مخارجه** **مخارجه** **مخارجه**
 الخاف من ترك الكفاية لا في الشهاده لقوله بغيره واستصوابه اذا تباينتم ومن الاستسماح وما يجه

وان لم يسمع نفسه وقال انواذ من لم يسمع نفسه فليس يقاوي ولا يكلمه ولو يتروبه
 ولا في جهرهم ويند ذلك الغنصه على انه يكره فقلنا لعلنا كرهه لبلدا فان كان كره احد الثقات
 وحسد الزرع والمصعبه ليلاد بلبل انه يبيع الزرع الى اسعد بن زوال الغنصه فما روى عن
 في رداء الاخرع على الخانوقا هو عتوق بنو بلغانوه بالسبب ولكن عليهم بالنوبه وادبها **البر**
لعمركم انما صار حرم ذلك على حقيقت العين كما تقدم في يوسف بن شيبه السلام على ذلك
 روى عن يوسف بن العين حرم وان العين لم تدل على الرجل بقدره والجل القدير وكنت العين بن يحيى
 اشهد وكان ثلثه لثاقه السيميه ثم اخذهم فبيعهم بغير اذنهم لما رويته في المكيه واليهم
 لنا بيننا بالميمه ما روى حتى يبع ارندي وهذا به لعلنا في ابي حبه على ما رويته في العقبه
سئوره روي عن عماره فقلت **سئورنا** بكذا **كان عماره** رويته في السما
 اسعد بن رويح على انه لا يبينه لا يستثنى صلاه بغيره والسنه بل لنا ذلك عليه السنه
سئوره اطهر **صالح** **البلال** **البلال** والاروي هو لئدب الجوهري جعلوه **الوجي**
 ثم نقله حرامه صده وقد اعلم ان سئور مثل الصلوات الخمس وتيلها شيئا في **قول الزبير**
نقوله الامر للوجوب من كلام عمر بن شتر السبائ الغنصه ونشر الفقه العبد زيه
 ولما سبيلت عابسه عن قوله رسول الله صدها لئلا تسركم هذا واولاد السبائ
 ان بعد سؤونه لعمركم وند بخروك في حق نكاحه في سؤونه ابغى **فان عليم**
فان لو ما سئور قبل هذه المناجه لا يده القيام الاصل والامر بالقره هنا في السبب
 وييل للوجوب ويؤمن المثل في الصاهه مع ان ذلك محرم على ابي يده من الحزن
 وقال الجوهري لا يبد من الفتيه علبا بخاسر السنه فعمل الجمع بينهما اعلا في الكتاب
 والسنه ولعن لدهه لاصلى الا بما تحته الكتاب وبشي معها وقال ابن سيرين غيره لا يعب
 انه الفاعله من الا لا يوجب الكفر في الكفاحات عملا بالمطلوب او جبه من الفقه
 فلما ذلك نجب فقط **اخرون** **ايضون** في **الارض** لاجد على فضيله الذكسب
 وعن ابن جراح خلق الله من تمام من سب اجد الفراق سبب لانه الخب في من
 اموت بوشعبي رجال ارب في الارض بنغي من فضل الله وعن ابن شعور انما
 رجل جلب شيبه الامه بده من مدين المسلمين صابرا محسنا فانه

سعود

شعور كما كان عملا بالمد من السعده اذ نه نعمه في النصارى بده بسع في ذلك
سئوره المدون **ويش** **كثير** في السبب الصلوات ذلك على وجوب كسبها الاخرم
 في ريفاه الاذكار واولاد حسل العجب كسبه النصارى ايضا وظاهرها انه لا يبين لفظ
 الخبير كما هو مد به خرج مانه وروى في باهه من اش جور شعور كبر وابل
 في حور واما النصارى وهذا كله فيه لفظ الخبير مراع وطور ما ينيه فعمل
 تفصيل اذ المقصود معنى الخبير فان اردت روحه بغير ما ينيه كما رواه لعنه بعد
 زكرا ثم ربه فضلي على ما شباني فلما دلا به الا محله مبنيه بالسنه **وشايب**
تظهر ذلك على وجوب طهارتها الشباب في الصلوات اذا لعب في غيرها حتى يذوق
 ما حكى عن ابي سعير بن عبد الرحمن حبل والامر للوجوب عندنا وفضل السنه
 فيكون لغير الصلوات وهو المستوجب وقيل لا يعب منها انما الجاهل **والارخي**
فان ذلك على وجوب محسب النصارى فلا يجوز ان يداوى به عندنا واولاد
 يتفاح به ولو في سئوله من غير ترتيب كما هو طاهر الصلوات كقول
 العقبه ان المنع من الاستغوا به في الاستغفان لربنا من حلال ارجاعه وكلام
 وعونه الا يجوز بغير ترتيب كما في اعظم الغيبل انه لا يستغفر في ادهان
 الرطبه لكن طاهرا المذهب في عظم الغيبل الماخوذ لا بشرطه الاستغفان
 وبغير ترتيب **سئور** **الدهر** **فوق** **بالدبر** **الارد** **تلم** **في** **جوب** **الرفا**
 بالندركم جنت حسبه واحب من عوجه فخرج اليهم فاجمع وشيت **الجب**
 فيه حذات فادى عليه وطرا لئلا يسهه واولادها لئلا يوجب في الا اذا
 كان صبا حاسر يمشي ويبيك كغداه واولادها لئلا يوجب في الا اذا
 الوفي والا فلا تني واما اذا اخرجته لغيره اليهم لفظا هو المذهب له لا فرق
 وقال جماعة من المسأه والمذكون انه مخير من الوفي والكفاح والاولاد
 في **وحد** **الاطفون** **على** **محل** **لا** **سبي** **مطلق** **او** **اسير** **الظاهر** **الله** **لحرفي**

فف
 ٢٢٥

نَهْأَلَه
أَلْمَفْطَلَه